الأمم المتحدة

A/64/90*

الجمعية العامة

Distr.: General
7 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ٢٣ من القائمة الأولية**
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار المتخذة منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار (A/64/70)، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين في إطار البند ٣٩ من القائمة الأولية للبنود ''تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''.

وفي قسم التقرير الذي يتضمن المعلومات الواردة من الدول الأعضاء استجابة لمذكرة شفوية من الأمانة العامة للأمم المتحدة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ذكرت المعلومات الواردة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أنه ''بدأ نفاذ دساتير جديدة ... في جزر فوكلاند مؤخراً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩''.

وترفض جمهورية الأرجنتين رفضاً حازماً تضمين تقرير الأمين العام وجميع الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من هيئاتها وأجهزتها الفرعية أي إشارات توحي بوجود سيطرة أو ولاية مزعومة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

* أُعيد اصدارها لأسباب فنية.

** A/64/50.

070709 070709 09-37006 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

على جزر مالفيناس وساوث جورجيا و/أو ساوث ساندويتش، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الوطنية الأرجنتينية.

فقد اعترفت الأمم المتحدة مراراً بوجود نزاع على السيادة بشأن مسألة جزر مالفيناس وتكرر دوماً القول بأن السبيل إلى إنهاء الحالة الاستعمارية الخاصة والمحددة في المسألة المذكورة هو التسوية السلمية، عن طريق التفاوض، للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مع مطالبتها كلتا الحكومتين بأن تستأنفا المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع.

وعلاوة على ذلك، طلبت الأمم المتحدة إلى طرفيّ النزاع الامتناع عن اتخاذ تدابير من جانب واحد ما دامت الجزر تخضع لعملية المفاوضات الثنائية التي تدعو إليها الأمم المتحدة.

وترد هذه الولاية في قرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، و ٣١٦٠ (د-٢٨) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٩/٣٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، و ١٢/٣٨ المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، و ٦/٣٩ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، و ٢١/٤٠ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، و ٤٠/٤١ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، و ١٩/٤٢ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، و ٢٥/٤٣ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار A/AC.109/756 المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، و A/AC.109/793 المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤، و A/AC.109/842 المؤرخ ٩ آب/أغسطس١٩٨٥، و A/AC.109/885 المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦، و A/AC.109/930 المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧، و A/AC.109/972 المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨، و A/AC.109/1008 المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩، و A/AC.109/1050 المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠، و A/AC.109/1087 المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١، و A/AC.109/1132 المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢، و A/AC.109/1169 المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، و A/AC.109/2003 المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، و A/AC.109/2033 المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، و A/AC.109/2062 المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، و A/AC.109/2096 المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، و A/AC.109/2122 المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، و A/AC.109/1999/23 المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، و A/AC.109/2000/23 المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، و A/AC.109/2001/25 المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، و A/AC.109/2002/25 المؤرخ

١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، و A/AC.109/2003/24 المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والقرار المتخذ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والقرار المتخذ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والقرار المتخذ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والقرار المتخذ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والقرار المتخذ في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وكما هو مبيَّن في الفقرة ٤ من ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة عن مسألة جزر مالفيناس (A/AC.109/2009/13)، فقد احتجت حكومة الأرجنتين بصورة منتظمة على عملية ''الإصلاح الدستوري'' المزعومة في هذه الجزر، رافضة التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وذلك لكونها تدابير من جانب واحد ولتجاهلها السافر لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، ترى حكومة الأرجنتين أن إدراج أي معلومات تتعلق بجزر مالفيناس في تقرير الأمين العام يتنافى مع هدف ذلك التقرير ومقصده، الذي يتمثل، عملاً بالقرار ١٠٨/٦٣، في إبلاغ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار المتخذة منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار بشأن مسائل أنغيلا، وبيتكرن، وبرمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات.

والقرار السنوي الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن مسائل أنغيلا، وبيتكرن، وبرمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات، والاعتبارات الواردة فيه، يتعلقان فقط بالأقاليم المشار إليها في تلك المسائل. أما مسألة جزر مالفيناس فهي تخضع لمعاملة منفصلة في قرارات محددة تولي الاعتبار الواجب للسمات الخاصة والمعينة المتأصلة في هذه المسألة، والمتأتية من وجود نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على النحو المسلّم به في جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وتستدعي خصوصية مسألة جزر مالفيناس إدراج المعلومات المتعلقة بها في تقرير يقدمه للأمين العام إلى الجمعية العامة عن التنفيذ العام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وليس في تقرير يكون نتيجة فرعية لقرار لا يتناول مسألة جزر مالفيناس، مثل القرار المتعلق بمسائل أنغيلا، وبيتكرن، وبرمودا، وجزر تركس وكايكوس،

وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حكومة الأرجنتين ردت على طلب الحصول على معلومات الذي قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بتعميمه تحضيراً لتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة، المقرر تقديمه في منتصف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وقدمت وقتئذ معلومات كاملة ومفصلة تدعم مشروعية موقف الأرجنتين. وانعكست المعلومات المقدمة من الأرجنتين في الوثيقة A/60/71/Add.1 المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وتتطلع حكومة الأرجنتين إلى تقديم معلومات إضافية لدعم موقفها في ما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، لكي تُدرج في الوثائق التي ينبغي معاملة مسألة جزر مالفيناس فيها المعاملة الصحيحة، على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى ضوء ما تقدم، تلتمس البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة بكل احترام من الأمين العام للأمم المتحدة توزيع هذه المذكرة على الدول الأعضاء، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٣ من القائمة الأولية المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) خورخي **أرغوييو**
السفير
الممثل الدائم